



## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إعداد  
د. محمد اسماعيل  
جمال قاسم حسن

يونيو - 2017

تعبر هذه الورقة عن وجهة نظر المؤلفين، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

## المحتويات

3	مقدمة
5	أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والأدبيات الاقتصادية: الجانب النظري والتطبيقي
5	1. الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات الاقتصادية
7	2. الدراسات السابقة في قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
9	ثانياً: تيسير أداء الأعمال في الدول العربية
11	1. بدء النشاط التجاري
15	2. تسجيل الملكية
17	3. حماية المستثمرين
18	4. التجارة عبر الحدود
20	ثالثاً: منهجية تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
20	1. العوامل الأساسية المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية
22	2. الخلفية النظرية لنموذج البيانات المقطعية
23	3. متغيرات النموذج ومصادر البيانات
24	4. منهجية تقدير النموذج
24	5. تقدير وتحليل نتائج نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
27	رابعاً: الإستنتاجات
28	خامساً: التوصيات
29	سادساً: المراجع

## مقدمة

تتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. يرجع ذلك أساساً إلى أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تمثل عمليات شراء من جانب مستثمرين غير مقيمين لأصول قائمة في تلك الدول. إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية.

تبلغ التدفقات الواردة للدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 8 في المائة مقارنة مع استحواذ سكان الوطن العربي على نحو 20 في المائة من إجمالي سكان العالم في عام 2014، مما يعكس الحاجة إلى انفتاح أكبر لبعض الأسواق العربية أمام تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية. كما تبرز الحاجة إلى استمرار تقوية البيئة القانونية في بعض الدول العربية كونها من العوامل المؤثرة على تدفق تلك الاستثمارات. إضافة إلى عوامل أخرى مؤثرة مثل مدى توافر الأيدي العاملة الماهرة، وحجم السوق، ومستوى الانفتاح الاقتصادي.

الحصول على حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناسب مع ما تملكه الدول العربية من ثروات طبيعية وبشرية، يتطلب العمل الدؤوب لمعالجة تلك المعوقات والاستفادة من رغبة الكثير من الشركات العالمية في التواجد في الأسواق العربية، خاصة وأن وجود تلك الشركات العالمية في الاقتصادات العربية يجلب معه التقنيات الحديثة إضافة إلى أساليب الإدارة المتطورة.

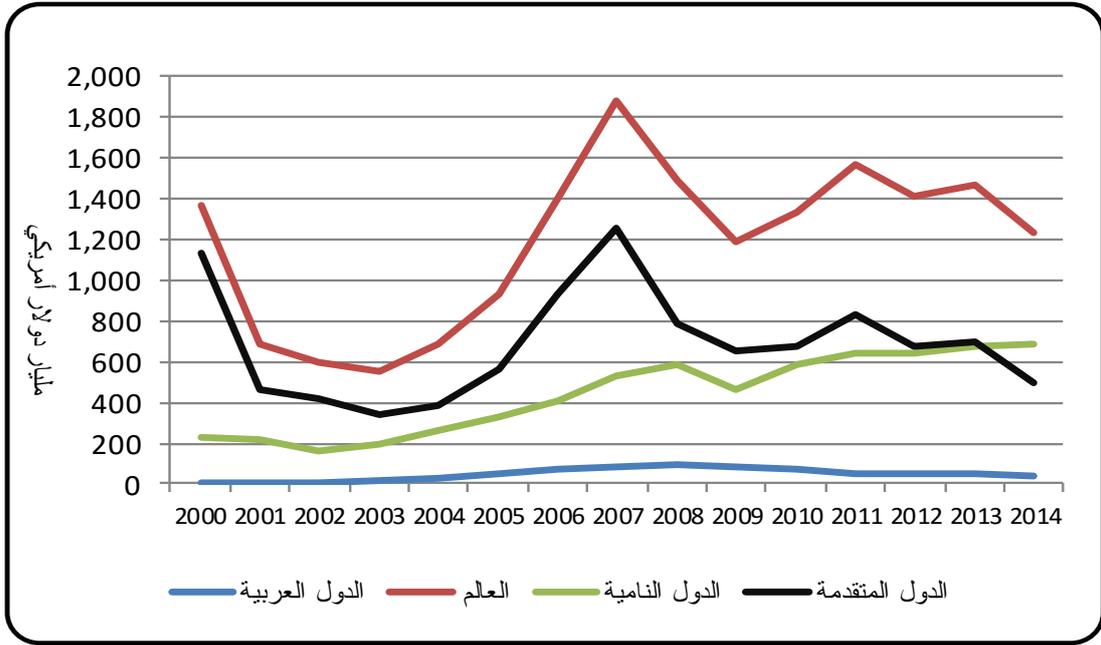
مما لا شك فيه، أن توجه الاستثمارات العربية إلى الاقتصادات العربية بشكل متوازن مع تدفقها إلى الخارج، يزيد من حصة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي عالمياً، ناهيك عما تسهم به تلك الاستثمارات في تحفيز الطلب ومن ثم النمو الاقتصادي في الدول العربية.

تراجعت على الصعيد العالمي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 بنسبة بلغت حوالي 16.69 في المائة لتصل إلى 1.23 تريليون دولار أمريكي مقارنة بارتفاع بلغ حوالي 4.6 في المائة في عام 2013، يعزى ذلك كما جاء في التقرير إلى تراجع أداء الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين في السياسات والتطورات المحلية في العديد من الدول. إضافة إلى ذلك تم تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة بدل من إضافة استثمارات جديدة.

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

استحوذت دول الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة<sup>1</sup> على حوالي 55.5 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً خلال عام 2014. في حين تراجعت حصة الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية بنسبة بلغت حوالي 28.4 في المائة لتصل إلى 499 مليار دولار أمريكي أي حوالي 40.6 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2014، مقارنة بنحو 697 مليار دولار أمريكي عام 2013 أي حوالي 47.5 في المائة من الإجمالي العالمي، (شكل رقم 1).

شكل رقم (1)  
الإستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية وبعض التكتلات  
2014-2000



المصدر: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2014، نتيجة تأثيرها بتراجع أداء الاقتصاد العالمي إضافة إلى التطورات المحلية التي تشهدها بعض الدول العربية. حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (18 دولة عربية متوافر لديها بيانات) حوالي 43.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2014 مسجلة نسبة تراجع قدرها 7.7 في المائة مقارنة بعام 2013. على مستوى الدول فرادى، تصدرت الإمارات الدول العربية المضيفة للتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 بنسبة 23 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، تلتها السعودية بنسبة بلغت 18.8، ثم مصر والعراق والمغرب ولبنان والأردن.

<sup>1</sup> بدون الدول العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير نموذج اقتصاد قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 1995-2010<sup>2</sup>. توصلت الدراسة إلى أن كل من: كبر حجم السوق، ومؤشر الانفتاح التجاري، والكتلة النقدية كان لها تأثيراً إيجابياً وتساهم بطريقة مباشرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة، كما تبين أن بعض مُتغيرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها التضخم لها تأثير عكسي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر والأدبيات الاقتصادية: الجانب النظري والتطبيقي

### 1. الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات الاقتصادية

يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيراً على الدورة الانتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة. يُعزى ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الاستثمار في تحديد مستويات النمو الاقتصادي. إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الإنفاق الاستثماري. تناولت الأدبيات الاقتصادية محدّدات الاستثمار، حيث أشارت **النظرية الكلاسيكية** إلى أن سعر الفائدة يتحدد على أساس الطلب والعرض على النقود، وأنه المتسبب الرئيسي في حالة التوازن بين الادخار والاستثمار، ويمثل الاستثمار جانب الطلب، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال أو ما تم ادخاره من قبل فئات المجتمع، ويمثل رأس المال جانب العرض. يُحفز انخفاض أسعار الفائدة المستثمرين على الاستثمار في جميع القطاعات، بالتالي فإن تقلبات أسعار الفائدة تؤثر في كل من الاستثمار والادخار. بينما خالفت **النظرية الكينزية** أصحاب الفكر الكلاسيكي، أن سعر الفائدة هو المتسبب الرئيسي في حالة التوازن بين الاستثمار والادخار، كما اشار اصحاب هذه النظرية أن الاستثمار يتحدد عن طريق الاستهلاك والدخل والادخار، إضافة إلى رأس المال، حيث ركز اصحاب هذا الفكر على أن أسعار الفائدة تتحدد من خلال عرض النقد أو الطلب على النقود أو ما يمتلكه الافراد من السيولة أو ما يتم الاحتفاظ به.

كما تناولت الأدبيات الاقتصادية محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات *Multinational Enterprises*، والنماذج الخاصة بنظرية التجارة الحديثة *Models of the new trade theory*. فيما يلي عرض مختصر لكل من المفهومين السابقين.

<sup>2</sup> تم تحديد عام 2010 باعتبار انها سنة استقرار اقتصادي وسياسي على أغلب الدول العربية.

■ النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات

يعتبر Hymer (1960)<sup>3</sup> من أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا مصطلح الشركات متعددة الجنسيات. لهذا، فهو يعتبر من المؤسسين للنظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات ( Pitelis and Sugden, 2000)<sup>4</sup>. كما أن Hymer يعتبر من الأوائل الذين أشاروا إلى الشركات التي تُمارس أنشطتها من خلال عدة مواقع لا تتركز في اقتصاد واحد، وأوضح أن هذه الشركات تتكبد تكاليف أكبر من تلك التكاليف التي تقع على عاتقها حين تتركز أنشطتها في اقتصاد دولة واحدة. لذلك، فقد أشار إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات لا بد أن تتمتع بمزايا نسبية إضافية عن تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة، حتى تتمكن من التغلب على التكاليف الإضافية التي تنتج عن ممارسة أنشطتها من خلال أكثر من موقع. تتمثل هذه المزايا أساساً في وفورات اقتصاديات الحجم (economies of scale) أو تكنولوجيا الانتاج المتطورة. كما أشار إلى مدى أهمية توافر البيئة الاستثمارية المناسبة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أشار Hymer<sup>5</sup> في دراسته المذكورة إلى الدراسة التي قام بإعدادها<sup>6</sup> Dunning (1958) والتي تعد في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مجال الدراسات التي تناولت الشركات متعددة الجنسيات. حيث أنجز Dunning دراسة تحليلية عن عمليات التصنيع في الشركات الأمريكية الموجودة في المملكة المتحدة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة في الشركات الأمريكية تحصل على أجور أعلى، إلا أنها تتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية مع وجود درجة من التطوير في المنتجات الجديدة، بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى البريطانية.

تبع دراسات كل من Dunning و Hymer الكثير من البحوث التطبيقية التي تم إيجازها للاستدلال على المزايا والمحددات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا المجال لاحظ Buckley and Casson (1976)<sup>7</sup> أن عملية انتقال الشركات متعددة الجنسيات من دولة إلى أخرى مرتبط بالمزايا والفرص التي توفرها الدول للمستثمرين. إضافة إلى مدى أهمية توافر بعض المزايا الداخلية (Internalization Advantages) الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل وجود فرص سوقية بغض النظر عن توافر العوامل الأخرى، مثل وجود فرص تصديرية أو سهولة الحصول على التراخيص. أكد Dunning (1988)<sup>8</sup> أن تلك المزايا الداخلية من المهم ربطها بكل من المزايا المتعلقة بالشركة

<sup>3</sup> ذكرت في دراسة (Yamin 1991)

<sup>4</sup> Pitelis, C. and Sugden, R., (2000). The nature of the transnational firm.

<sup>5</sup> Hymer, S. H., (1976). The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment. Cambridge: MIT Press.

<sup>6</sup> Dunning, J. H., (1958). American Investment in British Manufacturing Industry. London: Allen and Unwin Publisher.

<sup>7</sup> Buckley, P. J. and Casson, M., (1976). The Future of the Multinational Enterprise. London Macmillan Publisher.

<sup>8</sup> Dunning, J. H., (1988). Explaining International Production. London: Unwin Hyman Publisher.

والمزايا الخاصة بالموقع أو بالدولة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال نموذج "OLI Paradigm" (Ownership, Locational, Internalization advantages) أو ما يسمى بالنظرية الانتقائية "Eclectic theory". استخدمت هذه النظرية بصورة واسعة من قبل الباحثين الاقتصاديين في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الشركات المتعددة الجنسيات.

### ■ نظرية التجارة الحديثة

في العقود الأخيرة أتسع مفهوم نظرية التجارة الدولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصناعي لتشكل ما يسمى بنظرية التجارة الحديثة "New trade theory". أوضح (Markusen 1995)<sup>9</sup> أن هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهمية الاتجاه نحو التجارة بالأخذ في الاعتبار كل من عناصر العائدات المتزايدة (الوفرة) (Increasing Returns to Scale)، والمنافسة غير الكاملة، وتنوع المنتج (Product Differentiation)، من خلال نماذج الميزة النسبية للتجارة الدولية.

تعتبر الدراسات الخاصة بكل من (Helpman 1984) و (Markusen 1984)<sup>10</sup> من أوائل الأعمال التي حاولت دمج نظرية الشركات متعددة الجنسيات مع نظرية التجارة، حيث قام الباحثان باستخدام الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الخاصة بنماذج التوازن العام في التجارة الخارجية. تتمثل أهمية استخدام نماذج التوازن العام في أنها تساعد على توضيح العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، من خلال استخدام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. استهدف الباحثان من خلال دراستهما ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرية التجارة الخارجية وليس بالنظرية الانتقائية (Eclectic Theory) أو ما يعرف بنموذج (OLI Paradigm).

## 2. الدراسات السابقة لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية دراسة محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. استخدمت تلك الدراسات أسلوب تحليل البيانات المقطعية لمجموعة من التكتلات الاقتصادية أو مجموعات من البلدان التي تشكل إقليماً واحداً، من خلال إدراجها في نموذج اقتصاد قياسي بهدف تقدير أثر بعض تلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>9</sup> Markusen J. R., (1995). The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade. Journal of Economic Perspectives, 9(2), pp.169-189.

<sup>10</sup> ذكرت في دراسة (Dunning 1988).

تم تقدير نموذج اقتصاد قياسي في دراسة أعدها<sup>11</sup> Schneider and Frey (1985) لعدد 80 دولة من الدول الأقل نمواً، وذلك لأهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. توصل الباحثان إلى أن ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة.

في دراسة أخرى أعدها<sup>12</sup> Moise و Sufian (2010) على 36 دولة منها 12 من دول الشرق الأوسط، حيث أدرج الباحثان عدد من المتغيرات كالناتج المحلي الاجمالي لقياس حجم السوق، ومؤشر الفساد الإداري، إضافة إلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والانفاق الحكومي، ومتغير الانفتاح كأحد العوامل الخارجية. توصل الباحثان إلى أن بعض تلك المتغيرات كان لها أثراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي كالناتج المحلي الاجمالي ودرجة الانفتاح، في حين أن بعضها له تأثير عكسي كمتغير الفساد الإداري، ومتغير التضخم، والانفاق الحكومي.

في دراسة أخرى أعدها<sup>13</sup> Giorgione و Ben-Taher (2009) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، أدرج الباحثان عدد من المتغيرات مثل الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر درجة الانفتاح، ومتغيرات المؤسسات والاستقرار السياسي، وسعر الصرف، والتضخم، والواردات منسوبة للناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى الناتج المحلي الاجمالي للسوق الاوروبي بالأسعار الثابتة في نموذج اقتصاد قياسي. توصل الباحثان إلى أن حجم السوق له تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي. بينما اظهرت النتائج أن مؤشر الانفتاح له اشارة عكسية، في حين أن متغير التضخم ومؤشرات المؤسسات، كمؤشر الفساد، كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في دراسة اعدها<sup>14</sup> Dhakal (2007) وآخرون عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الاشتراكية السابقة خلال الفترة 1995-2004، استخدم الباحثون عددا من المتغيرات كالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحساب الميزان الجاري، ودرجة الانفتاح، وسعر الصرف الحقيقي،

<sup>11</sup> Schneider F and Frey B “Economic and Political Determinates of FDI”, (1985) World development 13, page 161-175.

<sup>12</sup> Sufian Eltayeb Mohamed and Moise G. Sidiropoulos, “Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment”, Journal of economic development, Volume 35, Number 2, June 2010.

<sup>13</sup> Ben-Taher Hasan and Giorgione Gianluigi, “The determinants of FDI, a panel data study on AMU countries”, Liverpool business school, Liverpool John Moore’s University 2009.

<sup>14</sup> Dhakal, Dharmendra, Franklin Mixon, Jr and kamal Upadhyaya, “FDI and transition economies: Empirical evidence from a panel data estimator”, Economics Bulletin , (2007), vol 6, No 33 pp1-9.

إضافة إلى مؤشر التنظيم الحكومي (Government Regulation). توصل الباحثون إلى أن متغير الناتج المحلي الاجمالي ومتغير درجة الانفتاح كان لهما تأثيراً ايجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما بقية المتغيرات تؤثر عكسياً في الاستثمار الأجنبي المباشر.

في دراسة لكل من (2005) Moosa و Cardak حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام الباحثان بتطبيق طريقة الحدود القصوى (Extreme Bounds Analysis) على عينة من البيانات القطاعية تغطي 18 دولة. أظهرت النتائج أن الدول الأكثر نجاحاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول التي تتميز بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، إضافة إلى أن تلك الدول تعطي اهتماماً أكثر للعملية التعليمية ولأنظمة التعليم المتبعة بها، وأنها تتميز بوجود درجة منخفضة من المخاطر وارتفاع العائد على رأس المال.

### ثانياً : تيسير أداء الأعمال في الدول العربية

تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الاعمال يغطي 185 دولة، حيث يوضح التقرير مناخ أداء الأعمال من خلال استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وخلق البيئة التنافسية اللازمة لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية. يقوم التقرير بترتيب الدول وفقاً للمنهجية التي يتبعها وتعتمد على أساس عدد من المؤشرات يتم من خلالها قياس موقف الدول.

تنقسم المؤشرات إلى 11 مجموعة رئيسية هي : بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، واناذا العقود، وتسوية حالات الاعسار، وتوظيف العاملين.

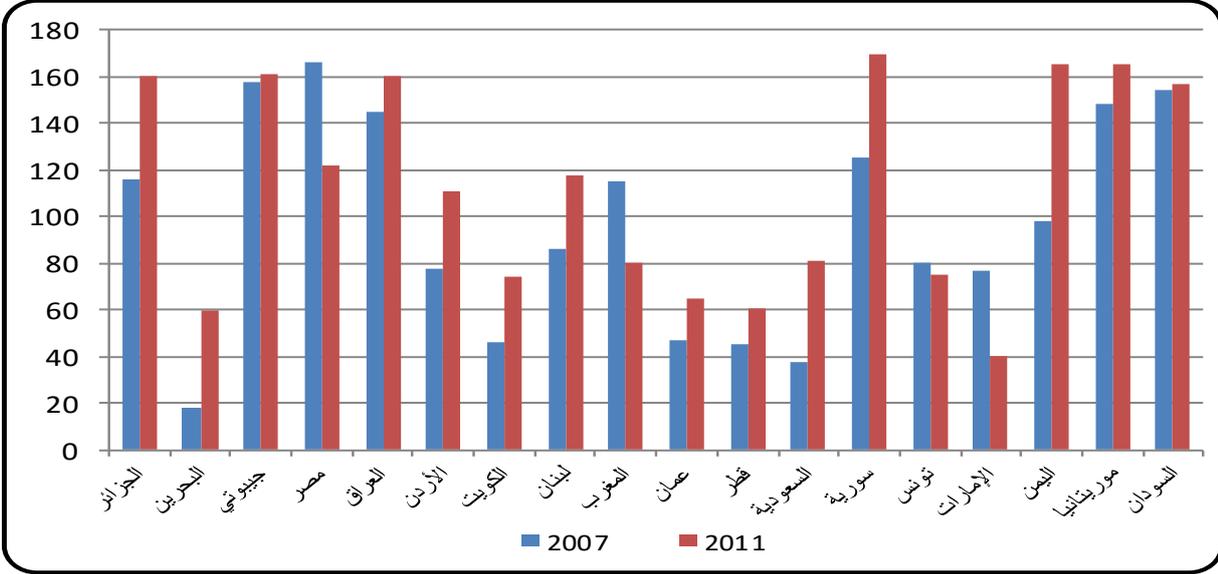
أشار التقرير لعام 2011 إلى تباين أداء الدول في سبيل تحسين بيئة الأعمال، حيث قطعت بعض الدول شوطاً كبيراً في هذا المجال. احتلت سنغافورة المركز الأول تلتها هونج كونج في المركز الثاني متفوقين على دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المركز الرابع. كما استحوذت المملكة المتحدة على المركز السابع وذلك من حيث توفير بيئة الأعمال المثالية لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

على صعيد الدول العربية، انتهجت عدد من الاجراءات التي ساهمت في تحسين بيئة الأعمال وزيادة تنافسيتها على المستوى العالمي، وقد قام عدد من الدول العربية باتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها تحسين مناخ ممارسة الأعمال، فقد حقق بعضها مراكز متقدمة على مستوى الصعيد العالمي خلال الفترة

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

2007-2011<sup>15</sup> ، إلا أن تلك الاجراءات تحتاج إلى تحسين بما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية مقارنة بالتجمعات الاقليمية الأخرى، (شكل رقم 2).

شكل رقم (2)  
المؤشر العام لبيئة الاعمال في الدول العربية

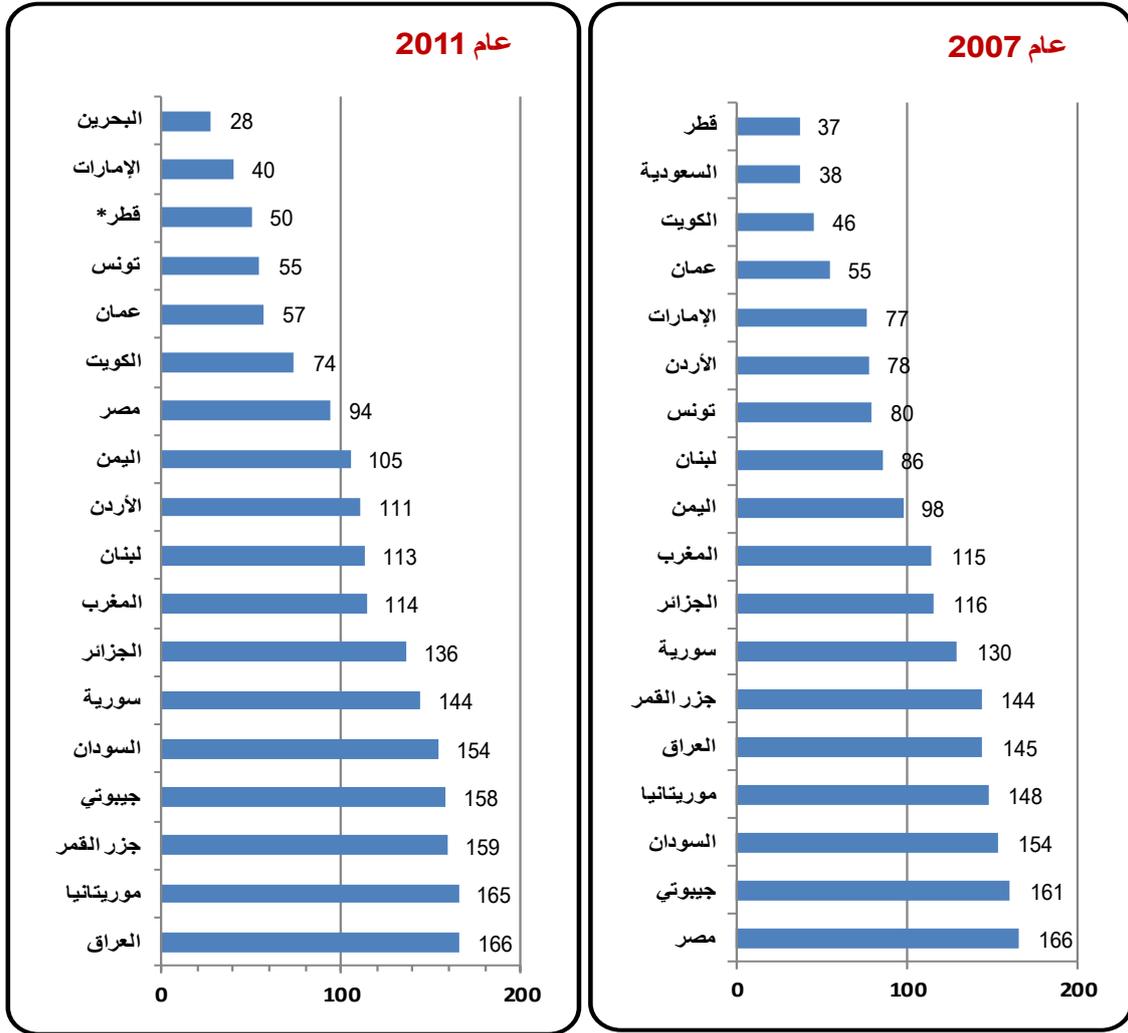


المصدر : تقرير حول بيئة الأعمال من اعداد، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

جاءت السعودية في مقدمة الدول العربية من حيث مؤشر بيئة الأعمال (تقرير عام 2011)، حيث حققت المركز الحادي عشر عالمياً مقارنة بالمركز 38 في عام 2007، بفضل الإجراءات التي انتهجتها من أجل تحسين مناخ الاستثمار في المملكة. كما تحسن الوضع التنافسي لكل من الإمارات وتونس ومصر لتحقيق المراكز 40 و 55 و 94 على التوالي في عام 2011. كما تحسن وضع المغرب. تراجع أداء بعض الدول العربية الأخرى على صعيد الإجراءات والسياسات المتخذة لتحسين بيئة الأعمال وذلك على الرغم من تحقيق البعض منها مراكز متقدمة خلال عام 2007، (شكل رقم 3).

<sup>15</sup> تمثل عام 2007 السنة التي تتوفر فيها بيانات لمعظم الدول العربية، ويمثل تقرير عام 2011 "البيانات عام 2010" استقرار اقتصادي وسياسي لجميع الدول العربية.

شكل رقم (3)  
المؤشر العام لبيئة الاعمال في الدول العربية



المصدر: تقرير حول بيئة الاعمال، من اعداد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

## 1. بدء النشاط التجاري

تشمل مجموعة المؤشرات الخاصة ببند "بدء النشاط التجاري" جميع الإجراءات المطلوب من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن. تتضمن الإجراءات الحصول على كافة التراخيص والتصاريح اللازمة واستكمال جميع المتطلبات والإشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين، وكذلك رأس المال المطلوب.

حققت الدول العربية قفزة كبيرة في هذا المجال نتيجة للجهود التي بذلتها من أجل تحسين وتسهيل إجراءات بدء مزاولة النشاط التجاري، بهدف العمل على جذب واستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب. منذ عام 2005 سعت الكثير من الدول العربية إلى تسهيل إجراءات استخراج التراخيص

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وتقليل التكلفة وعدد الإجراءات والمدة الزمنية للانتهاء من جميع تلك الإجراءات والخطوات القانونية للبدء في أي مشروع تجاري، (جدول رقم 1).

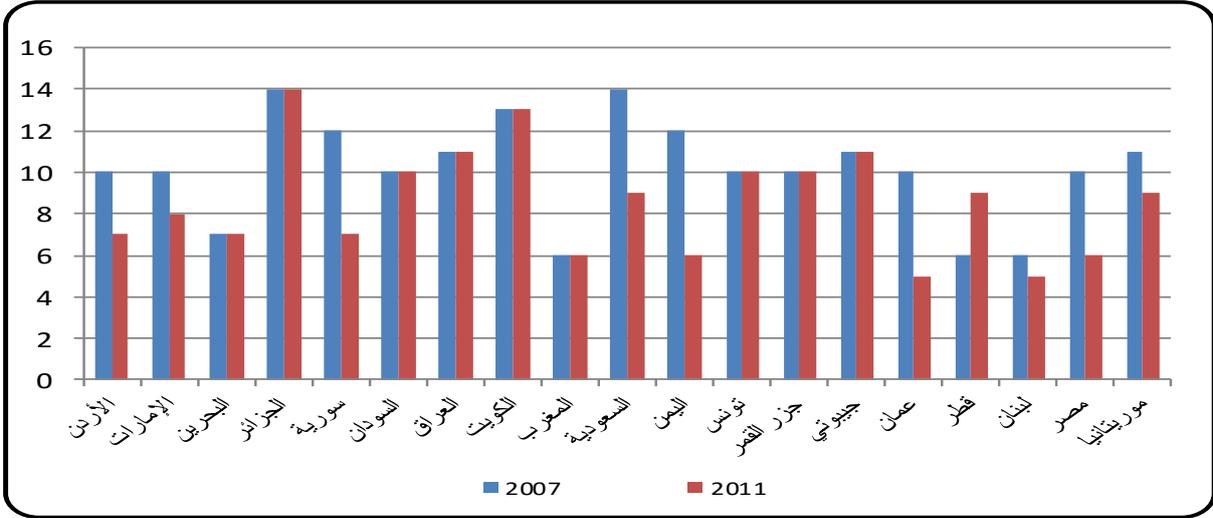
جدول رقم ( 1 )  
بيئة الأعمال - البدء في المشروع التجاري

2011					2007					البلدان
ترتيب المؤشر على المستوى العالمي	الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات	ترتيب المؤشر على المستوى العالمي	الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات	
127	17.9	16.3	12	7	133	864	73	16	10	الأردن
46	0	6.8	15	8	155	181	13	19	10	الإمارات
78	273.4	0.8	9	7	18	210	0.6	9	7	البحرين*
150	34.4	12.9	25	14	120	46	13.4	25	14	الجزائر
134	355.1	38.1	13	7	142	4,234	21.1	43	12	سورية
121	0	33.6	36	10	82	0	58.6	39	10	السودان
174	43.6	107.8	77	11	150	57	65.9	77	11	العراق
141	82.7	1.3	35	13	46	101	1.6	35	13	الكويت
82	11.2	15.8	12	6	47	67	12.7	12	6	المغرب
13	0	7.3	21	9	156	998	67.3	42	14	السعودية
57	0	82.1	12	6	171	2,566	228	63	12	اليمن
48	0	5	11	10	59	28	9.3	11	10	تونس
168	245.5	171.1	22	10	160	292	188.5	22	10	جزر القمر
175	434.1	169.9	37	11	173	571	222	37	11	جيبوتي
76	288.4	3.3	12	5	81	565	4.5	35	10	عمان
111	90.4	7.2	10	9	57	171	20.7	6	6	قطر*
103	39.8	75	9	5	116	57	90.9	46	6	لبنان
18	0	10.7	7	6	125	695	68.8	19	10	مصر
152	412.1	56	19	9	164	632	121.6	82	11	موريتانيا

\* تم الاستعانة ببيانات عام 2009 لكل من البحرين وقطر، بسبب عدم توفر بيانات حولها عامي 2007 و 2008. المصدر: تقرير بيئة الأعمال من اعداد، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية

تراوح عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية لاستصدار تراخيص تجارية ما بين 5 إلى 14 إجراء، وتراوحت الفترة الزمنية المستغرقة لإنهاء تلك الإجراءات بين 7 أيام و 77 يوم خلال عام 2011، مقابل 6 إلى 14 إجراء، تراوحت الفترة الزمنية المطلوبة لإنجازها من 6 إلى 82 يوم عام 2007. بالنسبة لتكلفة البدء في المشاريع التجارية، فقد تحسنت عام 2011 لتتراوح ما بين 0.8 و 169.0 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد مقابل 0.6 و 222 في المائة في عام 2007. يوضح هذا التحسن الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل تسهيل اجراءات استصدار التراخيص التجارية اللازمة لبدء النشاط التجاري، (شكل رقم 4).

شكل رقم (4)  
عدد الإجراءات المطلوبة لإتمام البدء في المشروع التجاري



المصدر: تقرير حول بيئة الاعمال، من اعداد البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية

على مستوى الدول العربية فرادى، خفّضت مصر في عام 2011 الحد الأدنى المطلوب للبدء في أي مشروع تجاري من 50 ألف جنية لتصل إلى 1000 جنية مصري. كما قلصت من عدد الإجراءات والوقت المطلوب للانتهاء من التصديقات القانونية للشركات، مما ساهم في تحسين وضعيتها لتستحوذ بذلك على المركز الثامن عشر على مستوى العالم في مؤشر البدء بالمشروع.

أما الأردن، فقد تقدمت إلى المركز 127 عام 2011 مقارنة بالمرتبة 133 عام 2007، حيث قامت بتخفيض تكلفة البدء في أي مشروع تجاري ليبلغ الحد الأدنى المطلوب دينار أردني واحد بدلاً من 1000 دينار أردني. في لبنان، تحسن مؤشر البدء بالمشروع، لتحتمل المركز 103 عام 2011 مقارنة بالمركز 116 عام 2007. جاء ذلك نتيجة اتخاذها بعض الاصلاحات التي ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية، حيث قامت في عام 2011 بتخفيض الوقت اللازم للانتهاء من الاجراءات القانونية المطلوبة للبدء في الأعمال التجارية، كما قامت بتبسيط إجراءات التصديقات القضائية. تحسن المؤشر أيضاً في موريتانيا لتحتمل المركز 152 عام 2011، مقارنة بالمرتبة 164 عام 2007، ذلك نتيجة قيامها بتخفيض رسوم انشاء الشركات الجديدة والوقت المطلوب لاستخراج التراخيص القانونية وتبسيط اجراءاتها.

قامت السلطات في سلطنة عُمان بتسهيل إجراءات التراخيص من خلال قيامها بتخفيض عدد الإجراءات والمدة المطلوبة لإنجازها بشكل كبير مما أدى إلى تسريع البدء في المشاريع، حيث انتهجت الحكومة أسلوباً جديداً بإدخال خدمة التسجيل عبر الإنترنت ودفع الرسوم من خلال البطاقات الائتمانية. كما قامت بتخفيض المدة المستغرقة لتسجيل الشركات من 7 إلى 3 أيام، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحسين مؤشر بدء المشروع لتحتمل بذلك المركز 76 عام 2011 مقارنة بالمركز 81 عام 2007.

أما قطر، فقد سهلت عملية بدء النشاط التجاري من خلال الجمع بين إجراءات استخراج السجل التجاري والتسجيل، التي تتم في غرفة التجارة والصناعة. كما انتهجت السعودية عدد من الإجراءات التي ساهمت في تحسين ترتيبها على المستوى العالمي بشكل كبير من خلال عدم اشتراط وجود حد أدنى مدفوع من رأس المال، وتخفيض رسوم التسجيل وتقليص عدد الأيام وكذلك إجراءات التسجيل، حيث قامت بإنشاء مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة. ساهمت كل هذه الإجراءات في استحوادها على المركز الثالث عشر على المستوى العالمي عام 2011 مقارنة بالمركز 156 عام 2007.

بينما جاءت سورية في المركز 134 مقارنة بالمركز 142 عام 2007، نتيجة تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة الثلثين ليلغ 400 ألف ليرة سورية مقارنة بمليون ليرة سورية. أما تونس، فقد الغت الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لتنتقل إلى المركز 48 عام 2011 مقارنة بالمركز 59 عام 2007.

تحسن الوضع بالإمارات بشكل ملموس لتحتمل المركز 46 عام 2011 مقارنة بالمركز 155 عام 2007، نتيجة قيامها بتخفيض الوقت المستغرق لبدء النشاط التجاري عن طريق السماح بإصدار التراخيص في دائرة التنمية الاقتصادية وإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وإلغاء شروط إثبات إيداع رأس المال عند التسجيل، إضافة إلى تبسيط الوثائق اللازمة للتسجيل.

كما قامت اليمن بتبسيط إجراءات بدء التشغيل كالحصول على ترخيص من البلدية والتسجيل في غرفة التجارة والصناعة والمكتب الضريبي من خلال نافذه واحدة. كذلك قامت بإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، إضافة إلى تخفيض عدد الإجراءات والأيام وإلغاء شرط الحصول على شهادة حساب مصرفي كشرط ضمان لتسجيل الشركة، مما ساهم في تحسين وضعها في مؤشر البدء في المشروع لتحتمل المركز 57 عام 2011 مقارنة بالمركز 171 عام 2007.

## 2. تسجيل الملكية

يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، حيث يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكة من استخدامه لدى البنوك إذا احتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية:

- عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
  - الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.
  - التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق .
- يعتمد البنك الدولي عند تقدير هذا المؤشر عدداً من الفرضيات الأساسية التي تنطبق عليها شروط نقل الملكية :

- يجب أن تكون الشركة ذات مسؤولية محدودة وتزاول نشاطها التجاري.
- أن تكون الشركة مملوكة بالكامل لمواطنين في القطاع الخاص وأن يعمل فيها 50 موظف على الأقل.
- يجب أن تصل قيمة العقار إلى ما يعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تكون الشركة مملوكة بالكامل للبائع قبل نقله للمشتري وفي منطقة تجارية بمساحة محددة، ولا توجد به مصادر للمياه الطبيعية أو الأشجار أو محمية طبيعية أو آثار تاريخية.

اتخذت معظم الدول العربية عدد من الإصلاحات من أجل تسهيل الإجراءات الضرورية لنقل الملكية وتحفيز المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تخفيض متوسط نسبة التكلفة الخاصة بنقل الملكية من قيمة العقار عام 2011 مقارنة بعام 2007. كان أقلها في السعودية حيث بلغت نسبة التكلفة تقريباً (صفر) في المائة عام 2011، مما ساهم في تحسين قيمة المؤشر الخاص بها عام 2011، لتحتل بذلك المركز الأول عالمياً مقارنة بالمركز الرابع في عام 2007. كما تحسن متوسط الوقت اللازم بالأيام المطلوب للانتهاء من إجراءات نقل الملكية في الدول العربية من مستوى 6 إلى 193 يوم عام 2007 إلى مستوى 2 إلى 75 يوم عام 2011، (جدول رقم 2).

جدول رقم (2)  
بيئة الاعمال - تسجيل الملكية

ترتيب المؤشر على المستوى العالمي	2011			ترتيب المؤشر على المستوى العالمي	2007			البلدان
	التكلفة (%) من قيمة العقار	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات		التكلفة (%) من قيمة العقار	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات	
106	7.5	21	7	110	10	21	7	الأردن
4	2.2	2	1	8	2	6	3	الإمارات
29	2.7	31	2	18	0.9	31	2	البحرين*
165	7.1	47	11	152	7.5	51	15	الجزائر
80	27.9	19	4	88	27.9	27	4	سورية
40	3	9	6	29	3.3	9	6	السودان
96	6.4	51	5	37	6.6	51	5	العراق
90	0.5	55	8	69	0.5	55	8	الكويت
124	4.9	75	8	45	4.1	76	5	المغرب
1	0	2	2	4	0	8	5	السعودية
53	3.8	19	6	43	3.9	21	6	اليمن
64	6.1	39	4	71	6.1	57	5	تونس
99	16.5	30	4	93	16.6	30	4	جزر القمر
140	13	40	7	134	13.3	49	7	جيبوتي
21	3	16	2	14	3	16	2	عمان
58	0.3	16	10	54	0.3	16	10	قطر*
111	5.8	25	8	95	5.8	25	8	لبنان
93	0.8	72	7	141	5.9	193	7	مصر
73	5.2	49	4	55	5.2	49	4	موريتانيا

\* تم الاستعانة ببيانات عام 2009 لكل من البحرين وقطر، بسبب عدم توفر بيانات حولها عامي 2007 و 2008.

المصدر: تقرير بيئة الاعمال من اعداد، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية

حققت الجزائر عام 2011 تقدماً ملموساً في إجراءات تسجيل الملكية بتقليل التكلفة وجعلها أكثر سهولة من خلال تخفيض رسوم كاتب العدل بنسبة 0.39 في المائة من قيمة العقار والغاء ضريبة أرباح رأس المال. كما قامت مصر بتخفيض تكلفة تسجيل الملكية من 3 في المائة من قيمة العقار إلى دفع رسوم ثابتة ومنخفضة، وتم تبسيط الإجراءات الإدارية وتنظيم سير العمل بين السجل العقاري والهيئة المصرية للاستقصاء (ESA). إضافة إلى إصلاحات هامة شملت تقليص الوقت اللازم لنقل الملكية من 193 يوماً إلى 72 يوماً.

أما الأردن، فقد خفضت عام 2011 من رسوم نقل الملكية من 10 في المائة إلى 7.5 في المائة من قيمة العقار. اعتمدت السعودية نظام إلكتروني شامل لتسجيل صكوك الملكية، حيث يتم إرسال الوثائق من مكتب كاتب العدل إلى الوزارة إلكترونياً. في تونس، قامت الحكومة خلال عام 2011 بتقليص الوقت اللازم لتسجيل الملكية والملفات عبر استخدام الحاسب الآلي.

### 3. حماية المستثمرين

يُركز مؤشر "حماية المستثمرين" على الوسائل المُتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم. تقاس قيمة هذا المؤشر بناءً على استقصاء يشمل محامين من مؤسسات قطاع الأعمال وشركات الوساطة في الأوراق المالية، مع الأخذ في الاعتبار القوانين المنظمة لتداول الأوراق المالية والشركات، إضافة إلى قانون الإجراءات المدنية وقواعد المحكمة في تبيان الأدلة المقدمة لديها. تتراوح قيمة المؤشر الكلي من 0 إلى 10 ويشمل 3 مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر الإفصاح، الذي يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وقياس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الإدارة من حيث سوء الإدارة والاسلوب الذي ينتهجه مجلس الإدارة.
- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى.

قامت بعض الدول العربية كالسعودية وتونس بإصلاحات جوهرية وبذلت جهوداً كبيرة ساهمت في زيادة حماية المستثمرين، حيث عززت السعودية حماية المستثمرين من خلال اصدار قانون يحظر على الأطراف المعنية التصويت بالموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بتلك المعاملات، وزيادة العقوبات ضد الإدارة عند اصدار مخالفات تضر بسياسة الشركة.

تم في تونس تعزيز حماية المستثمرين عن طريق السماح للأقلية المستثمرة باللجوء إلى المحاكم لإلغاء الصفقات مع الأطراف المتضررة. قامت مصر عام 2011 بتعزيز حماية المستثمرين من خلال هيئة مستقلة من المدققين تقوم بتقييم المعاملات بين الأطراف المعنية. بينما قامت المغرب بالزام الشركات، عند اصدار التقارير السنوية، أن تستعرض بياناتها المالية بطريقة مفصلة، (جدول رقم 3).

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### جدول رقم (3) بيئة الاعمال - حماية المستثمر

البلدان	2011				المستوى العالمي العربي المتوسط	2009			
	مؤشر (0-10) مؤشر حماية المستثمرين	مؤشر (0-10) سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى	مؤشر (0-10) نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		مؤشر (0-10) سهولة قيام المستثمرين	مؤشر (0-10) سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى	مؤشر (0-10) نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
الأردن	4.3	4	4	5	113	4.3	4	4	5
الإمارات	4.3	2	7	4	113	4.3	2	7	4
البحرين	5.3	4	4	8	53	5.3	4	4	8
الجزائر	5.3	4	6	6	70	5.3	4	6	6
سورية	4.7	2	5	7	70	4.3	2	5	6
السودان	3.3	4	6	0	150	3.3	4	6	0
العراق	4.3	4	5	4	113	4.3	4	5	4
الكويت	6.3	5	7	7	24	6.3	5	7	7
المغرب	3.3	1	2	7	164	3	1	2	6
السعودية	5.3	4	5	9	24	7	4	8	9
اليمن	4	2	4	6	126	4	2	4	6
تونس	6	6	7	5	142	3.7	6	5	0
جزر القمر	4	5	1	6	126	4	5	1	6
جيبوتي	2.3	0	2	5	177	2.3	0	2	5
عمان	5	2	5	8	88	5	2	5	8
قطر	5	4	6	5	88	5	4	6	5
لبنان	5	5	1	9	142	5	5	1	9
مصر	5.3	5	3	8	70	5.3	5	3	8
موريتانيا	3.7	3	3	5	142	3.7	3	3	5

المصدر: تقرير حول بيئة الاعمال من اعداد، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية

#### 4. التجارة عبر الحدود

يقيس المؤشر الوقت والتكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية)، المرتبطة بالبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق النقل البحري، اللازمة لتسجيل واستكمال جميع الإجراءات القانونية للمعاملات الخاصة بالتصدير أو الاستيراد، حيث يتضمن المؤشر جميع الوثائق والمستندات التي يحتاجها التاجر لتصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. يشمل المؤشر أيضاً الوقت الذي يُستغرق في تعبئة البضائع بالحاويات في المستودعات لمغادرة ميناء الدولة. بينما يشمل الاستيراد جميع الإجراءات المطلوبة منذ وصول السفينة إلى ميناء الدولة حتى تفريغها من الحمولة وإيصال البضائع إلى المستودعات.

قامت بعض الدول العربية بإصلاحات شملت تخفيض عدد الإجراءات والمستندات المطلوبة لإتمام عملية النقل، إضافة إلى الوقت اللازم للتصدير والاستيراد وتكلفة الحاويات المعدة للتصدير والاستيراد. تعتبر الإمارات من أكثر الدول العربية التي حققت تقدماً في هذا المجال، حيث قامت بتطبيق عدد من الإصلاحات التي أدت إلى تقدمها للمركز الثالث على المستوى العالمي خلال عام 2011.

من أهم هذه الإصلاحات تخفيض الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير والاستيراد من 9 أيام عام 2009 إلى 7 أيام عام 2011، إضافة إلى تخفيض تكلفة التصدير والاستيراد لكل حاوية من 588 دولار أمريكي عام 2009 إلى 543 دولار أمريكي عام 2011.

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

قامت البحرين في عام 2011 ببناء ميناء جديد وتحسين نظام التبادل الإلكتروني للبيانات وإدخال عمليات التفتيش القائم على المخاطر. كما قامت جيبوتي في نفس العام بتسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود من خلال تنفيذ نظام التبيان (Manifest System) وتحسين إدارة الميناء. أما بالنسبة لمصر فقد تحسن وضع المؤشر منذ عام 2009 نتيجة تطوير إدارة الجمارك وترقية مرافق الموانئ في الإسكندرية وتسريع التخليص الجمركي وزيادة المنافسة في القطاع المصرفي الذي بدوره أدى إلى انخفاض الوقت اللازم لفتح حسابات الاعتمادات المستندية، إضافة إلى إدخال نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد لتحتل المركز 21 عام 2011 مقارنة بالمركز 24 عام 2009.

طبقت الحكومة في الأردن عام 2010 نظام التفتيش القائم على المخاطر في مرحلة ما بعد الانتهاء من الجهات المعتمدة للتجارة، فضلاً عن الحد من عدد الحاويات الخاضعة للتفتيش إلى 30 في المائة وتطبيق النظام الآلي للجمارك العالمي (ASYCUDA) بالكامل مما سمح بتقديم البيان الجمركي عبر الإنترنت وتخفيض وقت التخليص الجمركي إلى يومين للمصدرين و3 أيام للمستوردين. ساهم تدريب وتطوير الموارد البشرية في الكويت على تحسين الإجراءات الجمركية والإدارية وتخفيض وقت بقاء السلع في الميناء. قامت المغرب منذ عام 2008 بتخفيف إجراءات التجارة عبر الحدود بإدخال نظام مبني على أساس المخاطر لعمليات التفتيش وإلغاء البطاقة الشخصية للحاويات من أجل تسريع عملية الاستيراد والتصدير، (جدول رقم 4).

جدول رقم (4)  
بيئة الأعمال - التجارة عبر الحدود

ترتيب المؤشر على المستوى العالمي	2011						2009						الدولة	
	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (أيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأم)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (أيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير		
77	1,335	18	7	825	14	5	74	955	22	7	730	19	5	الأردن
3	542	7	5	521	7	4	14	587	9	7	618	9	5	الإمارات
33	995	15	7	955	11	6	21	845	15	7	805	14	6	البحرين
124	1,318	23	9	1,248	17	8	118	1,318	23	9	1,248	17	8	الجزائر
120	1,625	21	9	1,190	15	8	30	1,625	21	9	1,190	15	8	سورية
143	2,900	46	7	2,050	32	7	139	2,900	49	7	2,050	35	7	للسودان
179	3,650	83	10	3,550	80	10	178	3,900	101	10	3,900	102	10	العراق
113	1,217	19	10	1,060	16	7	104	1,152	20	10	995	19	7	الكويت
80	1,000	17	8	577	13	6	64	1,000	18	8	577	13	6	المغرب
18	686	17	5	580	13	5	16	678	18	5	567	15	5	للسعودية
123	1,475	25	9	890	29	6	126	1,475	28	9	890	33	6	اليمن
3	858	17	7	773	13	4	59	858	23	7	723	15	4	تونس
135	1,191	26	10	1,207	31	9	129	1,191	26	10	1,207	31	9	جزر القمر
38	911	18	5	836	19	5	35	849	16	5	854	19	5	جيبوتي
88	660	9	8	725	10	8	119	630	15	8	780	14	8	عمان
46	960	20	7	735	21	5	36	960	20	7	735	21	5	قطر
95	1,200	33	7	1,000	25	5	141	1,073	38	7	872	26	5	لبنان
21	755	13	9	613	12	8	24	880	16	9	737	14	8	مصر
163	1,523	40	8	1,520	37	8	158	1,523	40	8	1,520	33	8	موريتانيا

المصدر: تقرير حول بيئة الأعمال من اعداد، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

ثالثاً : منهجية تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية، التي تستهدف قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، السابق استعراضها في مقدمة الدراسة أن بعض العوامل تلعب دوراً مؤثراً وأساسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جذب الاستثمارات، في حين يشكل بعضها عائقاً لبعث المشاريع الاستثمارية خاصة إذا لم يكن هناك حافزاً ومزايا تجعل المستثمر الأجنبي يفكر في اقامتها. أدركت العديد من الدول أن بعض العوامل مهمة وكافية في جذب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهداً كبيراً في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. العوامل الأساسية المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

تختلف العوامل التي تساهم في جذب المستثمر إلى الدولة المضيفة للاستثمارات حسب طبيعة ونوعية العوامل المساهمة في استقطابها والتي تختلف من دولة إلى أخرى. فيما يلي عرض للمؤشرات التي تلعب دوراً رئيساً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

○ **حجم السوق (Market Size)** : استناداً للدراسات السابقة في هذا المجال، يتم اتخاذ الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، الخ. لذلك فإن اشارة معامل حجم السوق يتوقع أن تكون موجبة.

○ **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي** : تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نستعرض فيما يلي أهم تلك المؤشرات :

1. التضخم (Inflation): يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار. يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع أن تكون اشارة هذا المتغير عكسية.

2. الكتلة النقدية (Broad Money) يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك فإن اشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع أن تكون موجبة.

○ **مؤشرات القطاع الخارجي** : تتنوع المؤشرات التي تقيس أهمية التجارة الدولية في استقطاب أو استبعاد الاستثمارات الأجنبية، نذكر من بينها :

1. درجة الانفتاح (Openness) : تعتبر من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم تلك التدفقات الاستثمارية ودرجة الانفتاح علاقة طردية.

○ **مؤشرات الحرية الاقتصادية (Economic Freedom)** : تختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية في

تحديد اشارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. فيما يلي بعض أهم المؤشرات:

1. مؤشر الحرية المالية والمصرفية (Financial Freedom) : يوضح هذا المؤشر مدى توافر الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة وامكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية. كما يقيس المؤشر مدى تدخل الحكومات وتملكها للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يقتصر دور الحكومة فقط في اشراف البنك المركزي على تلك المؤسسات ومدى التزام كل منها بالمعايير الدولية.

2. مؤشر حرية الاستثمار (Investment Freedom) : يقيس هذا المؤشر القيود على الاستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الاموال والتحويلات سواءً للأفراد أو الشركات، حيث أن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه.

3. الفساد الاداري (Corruption) : يؤثر مؤشر الفساد الاداري على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إجمام المستثمرين عن الاستثمار فيها، حيث يُشيع جواً من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.

○ **مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي الرأسمالي** : هو الإنفاق المُخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ، والطرق، الخ. كذلك، جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة. لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين طردية، حيث يساهم الإنفاق على البنية التحتية في جذب المستثمرين إلى البلد المضيف، (جدول رقم 5).

جدول رقم (5)  
توقعات إشارة المتغيرات المُدرجة في النموذج

تسلسل	المتغيرات المدرجة في النموذج	نوعية المؤشر	الإشارة المتوقعة من المتغير المدرج في النموذج
1	الناتج المحلي الاجمالي	حجم السوق	موجبة (+)
2	الانفاق الحكومي الرأسمالي	قياس الانفاق على البنية التحتية	موجبة (+)
3	التضخم	الاستقرار الاقتصادي	سالبة (-)
4	الانفتاح	العلاقة مع العالم الخارجي	موجبة (+)
5	معدل نمو الكتلة النقد	قياس عمق القطاع المالي	موجبة (+)
6	الفساد الإداري	مدى تفشي الفساد في الدوائر الحكومية	موجبة (+)، مكافحة الفساد تحسن الوضع
7	مؤشر الحرية المالية والمصرفية	مقياس للكفاءة المصرفية	موجبة (+)
8	حرية الاستثمار	تدفق رؤوس المال الاستثمارية	موجبة (+)
9	متغير وهمي 1 للدول المستوردة للنفط و 0 للمصدرة	قياس تصنيف قدرة الدول العربية	موجبة (+)، مكافحة الفساد تحسن الوضع

2. الخلفية النظرية لنموذج البيانات المقطعية (Panel Data)

تهدف الدراسة إلى قياس مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وذلك من خلال استخدام نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لجميع الدول العربية في إطار تسلسل مقطعي (Panel Data) خلال الفترة 1995-2010<sup>16</sup>. تمتاز هذه النوعية من البيانات باعتماد أثر فردي غير ملموس، يمكن أن يكون ثابتاً أو عشوائياً.

يفترض نموذج الأثر الثابت أن عدم التجانس يكون من القاطع  $\alpha_i$  عبر المجموعات ويرتبط مباشرة في المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، ذلك كما توضحها المعادلة رقم (1).

$$y_{it} = \gamma_i + \beta_1 x_{1t} + \dots + \beta_n x_{nt} + \varepsilon_{it}$$

$$\gamma_i = \alpha_0 + \alpha_i \quad (1)$$

<sup>16</sup> تم اختيار عام 2010 باعتبار انها سنة استقرار اقتصادي وسياسي لمعظم الدول العربية.

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

في حين يعتبر التأثير الفردي  $\alpha_i$  في نموذج الأثر العشوائي جزءاً من الأخطاء العشوائية ولا يرتبط بالمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، ذلك كما تشير المعادلة رقم (2).

$$y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 x_{1t} + \dots + \beta_n x_{nt} + \varepsilon_{it}$$

$$\varepsilon_{it} = \alpha_i + u_{it} \quad (2)$$

يفترض أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفري وتباين ثابت  $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2)$

### 3. متغيرات النموذج ومصادر البيانات

اقتصرت الدراسة في قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية 1995-2010 على 17 دولة عربية، لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لجميع الدول العربية. الدول المدرجة في الدراسة هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والسعودية، والسودان، وسورية، وتونس، والإمارات، واليمن. تنوعت مصادر البيانات المتعلقة بالمتغيرات ما بين محلية ودولية، وهي موضحة بالجدول التالي:

#### جدول رقم (6)

#### مصادر وطبيعة المؤشرات المدرجة في النموذج

السنوات	طبيعة المؤشر	المصدر	المؤشرات
2010-1995	بالدولار الامريكي	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل
2010-1995	بالدولار الامريكي	صندوق النقد العربي	الناتج المحلي الاجمالي
2010-1995	بالدولار الامريكي	صندوق النقد العربي	الانفاق الحكومي الراسمالي
2010-1995	نسبة	البنك الدولي	الانفتاح (الصادرات+الواردات) للناتج المحلي
2010-1995	(معدل تغير)	البنك الدولي	معدل نمو الكتلة النقدية
2010-1995	معدل تغير	صندوق النقد الدولي	التضخم
2010-1995	مؤشر 0-100 (0 سئ 100 ممتاز)	الحرية الاقتصادية	الفساد
2010-1995	مؤشر 0-100 (0 سئ 100 ممتاز)	الحرية الاقتصادية	مؤشر الحرية المالية والمصرفية
2010-1995	مؤشر 0-100 (0 سئ 100 ممتاز)	الحرية الاقتصادية	مؤشر الحرية الاستثمار
-	-	-	متغير وهمي 1 مستورد للنفط 0 مصدر للنفط

#### 4. منهجية تقدير النموذج

تم اعتبار متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في المتغيرات التفسيرية، كما توضحه المعادلة رقم (3) التالية:

$$FDI_{it} = \alpha_0 + \beta_1 GDP_{it} + \beta_2 EGOV + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 M2_{it} + \beta_5 OP_{it} + \beta_6 CORR_{it} + \beta_7 IP_{it} + \beta_8 FINF_{it} + \beta_9 D1 + \alpha_i + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث تشير :

- FDI : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة.
- GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدولة المضيفة.
- EGOV : الانفاق الرأسمالي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- INF : التضخم.
- M2 : معدل نمو الكتلة النقدية.
- OP : مؤشر الانفتاح.
- CORR : مؤشر الفساد الإداري.
- IP : مؤشر حرية الاستثمار.
- FINF : مؤشر الحرية المالية والمصرفية.
- D1 : متغير وهمي "Dummy Variable" حيث يشير 1 إلى الدول المستوردة للنفط و 0 للدول المصدرة للنفط.
- $\alpha_i$  : أثر فردي

#### 5. تقدير وتحليل نتائج نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً لقصر السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغيرات المدرجة في النموذج "Micro Panel Data"، لم يتم إجراء اختبار السكون (Unit root test) على البيانات المقطعية. كما لوحظ أيضاً ارتفاع مستوى التباين في بعض المتغيرات بسبب اختلاف حجم الاقتصادات العربية، وقد ظهر ذلك بوضوح في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الرأسمالي.

تم تحويل هذه المتغيرات لتخفيف مستوى التباين إلى دالة لوغاريتمية. إضافة إلى ذلك تتصف السلاسل الزمنية المقطعية في العادة بعدم ثبات التباين (Heteroskadasticity)، وللتغلب على هذه الظاهرة، تم استخدام أسلوب "Robust Tool" في النموذج.

17 يستعرض جدول رقم (7) عدد من السيناريوهات التي تم تقديرها بمنهجية الأثر العشوائي باستعمال تقنية (Generalized Least Square).

جدول رقم (7)  
سيناريوهات تقدير نموذج محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

نموذج 5		نموذج 4		نموذج 3		نموذج 2		نموذج 1		المتغيرات
p-value	معامل المتغير									
x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشر
0.00	1.4	0.00	1.33	0.00	1.36	0.00	1.55	0.00	1.36	الناتج المحلي الاجمالي
0.64	0.18	0.61	0.239	0.00	0.211	0.59	0.2	0.47	0.427	الإتفاق الحكومي الرأسمالي
0.00	-	0.00	-0.05	0.00	-0.05	0.00	-0.04	0.02	-0.03	التضخم
0.00	0.039	0.00	0.042	0.00	0.043	0.00	0.052			الانفتاح
0.00	0.046	0.00	0.046	0.00	0.048					معدل نمو الكتلة النقدية
0.89	0.045	0.57	0.218							مؤشر الفساد الاداري
0.09	0.02									مؤشر حرية الاستثمار
0.65	0.005									مؤشر الحرية المالية والمصرفية
0.00	-2.95	0.00	-3.29	0.00	-3.2	0.00	-3.55	0.00	-2.29	متغير وهمي للدول المصدرة للنفط والمستوردة للنفط
0.00	-9.4	0.00	-12.0	0.00	-11.6	0.00	-11.9	0.00	-10.10	القاطع
53.8		52.6		51.3		51.8		39.4		معامل التحديد
0.00		0.00		0.00		0.00		0.00		مستوى الثقة الإحصائية (Wald Chi2)
272	272	272	272	272	272	272	272	272	272	عدد المشاهدات
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17	عدد الدول العربية

أظهرت النتائج أن النموذج رقم (5) هو الأفضل من بين السيناريوهات التي تم تقديرها باعتبار أنه سجل أعلى معامل التحديد  $R^2$ . كما أشارت النتائج بالنسبة لجميع المتغيرات المُدرجة في النموذج إلى تطابقها مع الدراسات السابقة الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لما يلي:

- **الناتج المحلي الاجمالي:** له تأثير إيجابي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتميز بمعنوية إحصائية عالية.
- **معدل التضخم:** له أثر عكسي ذو معنوية إحصائية مرتفعة، حيث تبين أنه يؤثر سلبياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- **مؤشر الانفتاح:** تدل النتائج على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين وأن ارتفاع قيمته تعني استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، كما أن المتغير له دلالة معنوية عالية في جذب الاستثمارات الاجنبية.

17 تم اعتماد منهجية الأثر العشوائي استناداً إلى اختبار (Hausman test)، الذي أشار إلى معنوية النموذج المستخدم.

■ **معدل نمو الكتلة النقدية:** يؤثر ايجابياً على الاستثمارات الأجنبية، بمعنى أن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أما من الناحية الإحصائية، فتدل النتائج على أن معنوية أثر هذا المتغير عالية.

■ **مؤشر حرية الاستثمار :** يؤثر إيجابياً على الاستثمارات الأجنبية، حيث تشير النتائج أن تقديم التسهيلات للمستثمر الأجنبي للحصول على الائتمان وتقديم كافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية، إضافة إلى عدم وجود قيود على الاستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الاموال والتحويلات، سواءً للأفراد أو الشركات تساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية، كما أن المتغير له دلالة معنوية من الناحية الإحصائية.

■ **المتغير الوهمي " Dummy Variable ":** تشير النتائج إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط لديها القدرة على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر أفضل من الدول العربية المستوردة للنفط، وذلك كما اشارت قيمة المتغير في النموذج، حيث أن الأثر سلبي<sup>18</sup> وله معنوية عالية.

■ **الانفاق الحكومي الرأسمالي :** له أثر إيجابي في جذب الاستثمارات، إلا أنه غير معنوي من الناحية الإحصائية.

■ أما بالنسبة للمتغيرات "مؤشر الفساد الاداري" و"مؤشر الحرية المالية والمصرفية": فكانت غير معنوية من الناحية الإحصائية، بالرغم من أن اشارة المتغيرات كانت في الاتجاه الصحيح، حيث تشير النتائج إلى أن توفر الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة، إضافة إلى مدى جدية الدولة في مكافحة الفساد، تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>18</sup> احتسب باعتماد الدول الغير مصدرة للنفط كمرجع (Reference) في تقدير النموذج.

رابعاً : الاستنتاجات

تكمّن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال خلق وتوفير فرص العمل اللازمة لتوظيف الشباب، وبالتالي الحد من مستويات البطالة المرتفعة. كما تعمل الاستثمارات الأجنبية على رفع مستويات الإنتاج من خلال توفير الفرص التدريبية للأيدي العاملة على الآلات المتطورة والأدوات التكنولوجية الحديثة. تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً أساسياً في نقل التكنولوجيا المتطورة الحديثة للدول المضيفة للاستثمار والتي تساعد على زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالتالي المساهمة في رفع كفاءة العمالة المحلية وخلق الكوادر والعمالة الماهرة التي من المنتظر أن تساهم على المدى البعيد في تطوير المنشآت الصناعية في تلك الدول.

لتحقيق ذلك يتطلب الأمر، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير بيئة وعوامل استثمارية تساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين وجلبهم إلى الدول المضيفة. تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال تقدير نموذج لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في 17 دولة عربية، ولعل من أبرز تلك العوامل التي أظهرتها الدراسة :

1. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يُساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. يُساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدولة المضيفة.
3. يُساهم تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
4. يُساهم تحسين وتطوير كفاءة دور المؤسسات في الدول في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتفعيل دورها في مكافحة والتصدي للفساد، إضافة إلى تطوير دور الرقابة القضائية على مؤسسات الدولة.
5. ارتفاع معدلات التضخم وزيادة مستويات العجز في ميزان المدفوعات يؤثر عكسياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً : التوصيات

يتطلب تطوير البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب. في هذا الجانب نستعرض فيما يلي بعض التوصيات :

1. تعزيز أداء الاقتصاد الكلي عن طريق تبني عدد من السياسات الهادفة إلى التغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية.
2. تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الأجل من خلال تحسين مستويات الانتاجية والتنافسية.
3. تقليص حجم القطاع العام ودوره في الأنشطة الاقتصادية ببعض الدول العربية .
4. تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المُتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، حيث تُعاني بعض الدول من انخفاض مُستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى مشاكل في امدادات الطاقة والمياه.
5. أهمية أن تتناسب مُخرجات الأنظمة التعليمية في الدول العربية مع متطلبات سوق العمل، وأن تولي الاهتمام الكافي لخلق وتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل، ومن ثم فإن توافر العمالة ذات الخبرة والمهارات المرتفعة يؤدي إلى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية بصفة عامة.
6. تطبيق المعايير الخاصة بحماية الملكية الفكرية، مما يؤثر على البيئة والمناخ الاستثماري بشكل عام ويزيد من قدرة هذه الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
7. تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية.

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات المؤشرات المالية الدولية.
3. البنك الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات التنمية الاقتصادية.
4. برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة البيانات الإحصائية وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. موقع الحرية الاقتصادية، تقارير الحرية الاقتصادية، أعداد مختلفة.
6. Ahmed Jafari, Maryam Monfared, Reza Moghaddasi, Khosro Azizi (2011), "Political Stability and FDI in OIC Countries", Journal of Social and Development Sciences, Vol. 1 No 1, PP 18-23.
7. Ahmed Jafari , Maryam Monfared (2011), "Corruption and FDI in OIC Countries", Information Management and Business Review, Vol. 2, No 3, PP.106-111.
8. Ben-Taher Hasan and Giorgione Gianluigi (2009), "The determinants of FDI, a panel data study on AMU countries", Liverpool business school, Liverpool John Moore's University.
9. Buckley, P. J. and Casson, M., (1976), "The Future of the Multinational Enterprise". London: Macmillan.
10. Dhakal, Dharmendra, Franklin Mixon, and kamal Upadhyaya (2007), "FDI and transition economies: Empirical evidence from a panel data estimator", Economics Bulletin , vol 6, No 33 pp1-9.
11. Dunning, J. H., (1958), "American Investment in British Manufacturing Industry". London: Allen and Unwin.
12. Dunning, J. H., (1988), "Explaining International Production". London: Unwin Hyman.
13. Helpman, E., (1984), "A Simple Theory of International Trade with Multinational Corporations". Journal of Political Economy, 92, pp.451-71.
14. Hymer, S. H., (1976), "The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment". Cambridge: MIT Press.

15. John C. Anyanwu (2011), “Determinates of FDI inflows to Africa, 1980-2007”, African Development Bank Group.
16. Markusen J. R., (1984), “Multinationals, multi-plant economies and the gains from trade”. *Journal of International Economics*, 16, pp.205-226.
17. Markusen J. R., (1995), “The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade”. *Journal of Economic Perspectives*, 9(2), pp.169-189.
18. Moosa, I. A. and Cardak, B. A., (2005), “The Determinants of Foreign Direct Investment: An Extreme Bounds Analysis”. *Journal of Multinational Financial Management*, 16, pp.199-211.
19. Pitelis, C. and Sugden, R., (2000), “The nature of the transnational firm”. <http://books.google.com/books?id=mXjeiQYR088C&printsec=frontcover#PPA72,M1>.
20. Schneider F and Frey B (1985), “ Economic and Political Determinates of FDI” , *World development* 13, page 161-175.
21. Sufian Eltayeb Mohamed and Moise G. Sidiropoulos (2010), “ Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment”, *Journal of economic development*, Volume 35, Number 2.
22. Worldbank, International Finance Corporation (2013), *Doing Business*.
23. Yamin, M., (1991), “A reassessment of Hymer's contribution to the theory of the transnational corporation. In”: Christos Pitelis and Roger Sugden, Eds. *The Nature of the Transnational Firm*. London: Routledge, pp.64-80.